

Distr.: General
2 July 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرون
جنيف، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثامنة
والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-07226 011014 011014



* 1 4 0 7 2 2 6 *

مقدمة

عُقدت الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعقد المجلس في أثناء هذه الدورة جلستين عامتين (الجلسة ١١١٥ والجلسة ١١١٦).

وقد عقدت الدول الأطراف هذه الدورة الاستثنائية كجزء من الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد، الذي جرت أنشطته على مدى أسبوع.

أولاً - موجز الرئيس

الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١ - افتتح رئيس مجلس التجارة والتنمية الدورة الاستثنائية بكلمة ترحيبية وبملاحظات استهلاكية.

٢ - وأدلى المتحدثون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام للأونكتاد، ونائبة رئيس سويسرا، ووزير الثقافة والفنون والتراث في قطر ورئيس الأونكتاد الثالث عشر، ووزيرة خارجية بيرو (عبر الفيديو)، ورئيس الوزراء السابق في توغو، والوزير السابق للصناعة والتجارة في أوروغواي والرئيس السابق لشعبة البحوث في الأونكتاد. ثم أدلى ببيانات ممثلو الوفود التالية: تشاد، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والجزائر، باسم المجموعة الأفريقية؛ وترينيداد وتوباغو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والأردن، باسم المجموعة الآسيوية؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ والنمسا، باسم المجموعة باء؛ وباراغواي، باسم الدول النامية غير الساحلية؛ والولايات المتحدة الأمريكية، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وبيلاروس، باسم المجموعة دال؛ وبنن، باسم أقل البلدان نمواً. وأدلى بعد ذلك ممثلون آخرون ببيانات باسم الكويت، والسودان، والعراق، وكازاخستان، وبيرو، والاتحاد الروسي، والهند، وجمهورية مولدوفا، والبرازيل، وجمهورية إيران الإسلامية، والصين، ومصر، وهايي، والكرسي الرسولي، وجامايكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والأرجنتين، وجمهورية كوريا، وترينيداد وتوباغو، وإكوادور، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وصربيا، وألبانيا، وإندونيسيا، والفلبين، وميانمار، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجنوب أفريقيا، وأوروغواي، وبربادوس، وزمبابوي، وبنغلاديش، وتايلند، وماليزيا، وكوت ديفوار، وقيرغيزستان، والنيجر، وتونس، والمغرب، ودولة فلسطين، وإثيوبيا. وأدلى ببيانات

أيضاً مدير البرامج الدولية في مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية والمنسق العالمي لشبكة الرصد الاجتماعي.

١- البيانات الافتتاحية

٣- أكد رئيس مجلس التجارة والتنمية أن الأهداف والمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الأول) لا تزال تكتسي وجاهة في الوقت الراهن. وأشار إلى أن هناك على الأقل ثلاث فرص كبيرة متاحة للأونكتاد لإنجاز المزيد في السنوات القادمة تتمثل فيما يلي: صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والأونكتاد الرابع عشر. وشجع الأونكتاد على مواصلة العمل ليس فقط كإطار حاضن للأفكار وإنما أيضاً كإطار حاضن للعمل. وأكد أن العراقيل التي واكبت مناقشات السنوات الأخيرة ينبغي أن تفسح المجال لحوار حر ومنفتح ولبناء توافق الآراء، وهو نهج شكل دوماً عماد الأونكتاد منذ تأسيسه. وسلط الضوء على أهمية تكريس الجهود مجدداً لما يعزز العمل الحقيقي للأونكتاد، ألا وهو تحقيق العدالة والإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي خدمة للبشرية جمعاء.

٤- وألقى الأمين العام للأمم المتحدة عرضاً ضمّه موجزاً مقتضباً للوضع الاجتماعي والاقتصادي في العالم، ماضياً وحاضراً. وفي معرض تذكيره بأن ما بقي من الزمن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو ٥٠٠ يوم فقط، حث الأوساط المعنية بالتنمية على الاستفادة من الإنجازات الماضية لتسريع الجهود الرامية إلى المساهمة في التنمية المستدامة. وشدد على ضرورة بلورة خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تتسم بالجرأة والطموح والشمول والاستدامة البيئية وتتضمن حلولاً يمكنها أن تؤدي إلى نقلة نوعية. وأخيراً، شدد الأمين العام على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والشراكة العالمية، وطلب إلى الأونكتاد أن يؤدي دوراً حيويًا في التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥- وأوجز الأمين العام للأونكتاد الدور الذي اضطلع به الأونكتاد منذ إنشائه. وقدم وصفاً لتحديات مكافحة الفقر وأكد أهمية تعزيز التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وأكد التزام الأونكتاد بالحفاظ على روح القدرة على التكيف والقدرة على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وختم حديثه بتأكيد ما ورد على لسان الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ضرورة تعزيز التعاون والشراكة المتعددي الأطراف في الأونكتاد لصالح هدف جلب الازدهار للجميع.

٦- وأشادت نائبة رئيس سويسرا بالأونكتاد لدوره الحيوي في مجال التجارة والتنمية. وأكدت مع ذلك أن العالم لا يزال بعيداً كل البعد عن تحقيق هدف مكافحة الفقر. وشددت على أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون مستدامة إذا اقتصر نفعها على النخبة، وسلطت الضوء على ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في تعزيز التنمية.

٧- وأكد وزير الثقافة والفنون والتراث في دولة قطر ورئيس الأونكتاد الثالث عشر أهمية الذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد، وشدد على أهمية الاستفادة من الإنجازات السابقة وتسخيرها لخدمة هدف مواجهة تحديات المستقبل. وأكد مجدداً دور الأونكتاد بصفته منظمة تنمية وليس منظمة تجارية. وأكد أن العالم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى أعمال ثقافية جديدة في العلاقات المتعددة الأطراف وفي مجال التعاون. وأشاد بأعمال الأونكتاد الرامية إلى تعزيز بروز ثقافة جديدة للدبلوماسية والعلاقات المتعددة الأطراف - مثل مبادرة "حوارات جنيف" - وتوطيد روح المشاركة البناءة والصرحية.

٨- وأشادت وزيرة خارجية بيرو بالأونكتاد للإنجازات الهامة التي ما فتئ يحققها عاماً بعد عام. وأكدت الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وحثته على مواصلة الارتقاء إلى مستوى ما يتوقع منه على صعيد معالجة المشاكل الراهنة والناشئة في مجال التنمية وفيما يتصل بتعزيز التعاون الشامل للجميع.

٩- وتناول الكلمة كل من رئيس الوزراء السابق لتوغو والوزير السابق للصناعة والتجارة في أوروغواي، اللذين كانا شاهدين على نشأة الأونكتاد، وتحدثا عن الوضع السائد في الساحة الدولية، لا سيما بعد إنشاء الأمم المتحدة. وتناولوا مراحل تأسيس الأونكتاد بهدف سد الفجوة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية، كما تطرقا إلى الدور الذي اضطلع به الأونكتاد على مر السنين كمركز أبحاث رائد. وأشادا بالأأمين العام الأول للأونكتاد، وأشارا إلى ما اضطلع به الراحل من عمل هام للغاية لصالح الأونكتاد والأوساط المعنية بقضايا التنمية. وتحدث الرئيس السابق لشعبة البحوث في الأونكتاد عن التنمية وتطور مفهومها وعن بلورة مفهوم أقل البلدان نمواً، كما تناول الدور الحيوي الذي اضطلع به الأونكتاد في هذا الصدد.

٢- بيانات الدول الأعضاء والمشاركين الآخرين

١٠- أعرب جميع المتحدثين عن تقديرهم لعمل الأونكتاد ودوره كجهة تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة تُعنى بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وما يتصل بهما من مسائل مترابطة، وأكدوا دعمهم للمنظمة في هذا الصدد. ولاحظ كثير من المتحدثين أنه رغم ما شهدته العالم من تغيرات كبرى منذ إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤، فإن ولاية الأونكتاد لم تتغير في جوهرها.

١١- وأعربت العديد من الوفود عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي والتجاري الدولي، وأشادوا بدور الأونكتاد في الدعوة إلى العدالة والإنصاف في النظام الاقتصادي العالمي وبدوره في تحقيق ذلك. وأشاد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بدور الأونكتاد في تعزيز بلوغ عالم أكثر عدلاً وإنصافاً من خلال مساعدة البلدان الأكثر ضعفاً وهميشاً. وأبرزت عدة وفود بصفة خاصة إنجازات بارزة

للأونكتاد، تتعلق مثلاً بنظام الأفضليات المعمم وموضوع الحيز السياسي، فضلاً عن دور المنظمة في دعم البلدان في معالجة نتائج الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم في عام ٢٠٠٨. ورحب بعض المندوبين بقدرة الأونكتاد على الاستجابة بسرعة لمتطلبات النهوض بالتنمية. وأعربت العديد من الوفود أيضاً عن تقديرها لعمل الأونكتاد في مجالات نقل التكنولوجيا، والتمويل، والسياسات التجارية، وتيسير التجارة، والاستثمار، والسلع الأساسية، ومساعدة الشعب الفلسطيني.

١٢- وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن الأونكتاد منظمة تنمية وليس منظمة تجارية. وأكد عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية أنه من الأهمية بمكان أن يتناول الأونكتاد قضايا التنمية والتجارة من خلال نهج متكامل. وأشار أحد المندوبين إلى أن اعتماد الأونكتاد على أركان عمله الثلاثة نهج فريد من نوعه يمنحه ميزة تنافسية على كيانات الأمم المتحدة الأخرى تؤهله لتناول قضايا التجارة والتنمية على نحو متكامل. وأكدت عدة وفود أن الأونكتاد يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً وهاماً في معالجة تحديات التنمية في سياق مناقشات خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، ومن خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والأونكتاد الرابع عشر في عام ٢٠١٦.

١٣- وأكد عدد من الوفود بصفة خاصة أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وحث أحد المندوبين على أن هدفاً بعينه هو القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يدرج في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن للأونكتاد دوراً يؤديه فيما يتعلق بالتجارة كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة وأكد دعم وفده للأونكتاد في هذا الصدد. وقال مندوب آخر إن هناك حاجة إلى نظام دولي ينهض بالتنمية المستدامة، في حين دعا بعض المندوبين إلى بلورة ثقافة جديدة في المجال الدبلوماسي والعلاقات الاقتصادية المتعددة الأطراف. وأشار مندوب آخر إلى أن كل أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمنظمات والأفراد، لهم مسؤولية في النهوض بالتنمية المستدامة. وإذا كانت التجارة يمكن أن تكون عاملاً يساهم في التنمية الشاملة والمستدامة، فمن المطلوب أيضاً إيجاد الظروف المواتية والسياسات السليمة والبنى التحتية اللازمة على الصعيدين الوطني والدولي. ولهذا الغاية، من اللازم تيسير شروط الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة الإنتاجية، والمهارات، والتكنولوجيا، والتمويل، والقدرة التنافسية، وإتاحة البنية التحتية اللازمة. ودعا مندوب آخر الأونكتاد إلى أن يبذل جهوده من أجل بلورة خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا تقتصر على تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل تتيح تمكين البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الاستجابة على النحو المناسب لتحديات التنمية في القرن الحادي والعشرين.

١٤- وأشارت عدة وفود إلى أن البلدان النامية تواجه تحديات في طريق التنمية المستدامة، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتغير المناخ، وأن كل تحدٍ منها يتطلب حلاً

ملائمة ينبغي دراستها على المستوى العالمي. وأشارت الوفود إلى أن أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد أمر لا غنى عنه، لا سيما في البلدان الإقليمية، لفهم عوامل التغير في الاقتصاد العالمي وتطوير الاستجابات الملائمة؛ وأعربت الوفود عن تقديرها بصفة خاصة لتقارير الأونكتاد الرئيسية في هذا الصدد. واعتبر العديد من الوفود والمشاركين أن الأونكتاد أضحى أكثر أهمية اليوم مقارنة بأي وقت مضى، في ظل سياق لا تزال البلدان النامية تكابد فيه تداعيات أزمة عام ٢٠٠٨، وفي سياق يشهد اليوم تزايد أوجه عدم المساواة في المجتمع والعالم. وأشارت وفود إلى أن صناعات السياسات على الصعيد الوطني يبحثون عن استراتيجيات لعولمة محورها التنمية تكون شاملة للجميع ومستدامة بيئياً، وذكروا بأن للأونكتاد دوراً مؤكداً يؤديه في هذا الميدان.

١٥ - وأشار ممثلو عدد من المجموعات الإقليمية إلى أن ما يتمتع به الأونكتاد من قدرة تؤهله للعمل كمنتدى لتناول قضايا التجارة والتنمية قد أتاح بصورة جيدة تعزيز تبادل الآراء والخبرات المختلفة وتعزيز التفكير المستقل والنقاش. وأشادت عدة وفود بحوارات جنيف التي أجريت مؤخراً بمبادرة من الأمين العام للأونكتاد باعتبارها آلية إيجابية لدفع هذه المناقشات، لا سيما بشأن المساهمة في تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أحد المندوبين ضرورة أن يصل تأثير هذه المناقشات إلى نيويورك. وأشار مندوب آخر إلى أن ركن بناء توافق الآراء هو ما يجعل الأونكتاد فريداً من نوعه ويتيح لآليته الحكومية الدولية ترجمة الأفكار إلى إجراءات حكومية دولية. وأكد مندوب آخر أهمية إعادة التوازن في بناء توافق الآراء، مع إسماع صوت البلدان النامية وضمن تمثيلها ومشاركتها على نحو كامل في المناقشات وصنع القرار. وأشارت بعض الوفود إلى أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية في تعزيز هذا الركن من عمل الأونكتاد.

١٦ - وأشادت وفود كثيرة بأعمال المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد، التي سمحت للدول الأعضاء ببناء قدراتها وإحداث تغيير في اقتصاداتها، وحثت الأونكتاد على مواصلة تقديم هذه المساعدة بطريقة تناسب احتياجات البلدان. وأشار أحد المندوبين إلى أن تقديم المساعدة التقنية وإتاحة بناء القدرات فيما يتصل بالتجارة، على نحو فعال يتناسب مع ما تواجهه البلدان النامية من احتياجات ومعوقات محددة، يشكلان وسيلة حاسمة لدعم قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعالمية والإنصاف ويقوم على قواعد محددة ويساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتعزيز العمالة، وخاصة في البلدان النامية. ولهذا الغرض، حث العديد من الوفود شركاء التنمية على النظر في زيادة دعمهم لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية.

١٧ - ودعا العديد من ممثلي المجموعات الإقليمية إلى تعزيز وتنشيط عمل الأونكتاد. وطلب ممثلاً مجموعتين إقليميتين أن يركز الأونكتاد على المواضيع التي يتمتع فيها بميزة نسبية والتي يمكن أن يقدم فيها إلى أعضائه أفضل قيمة مضافة. ودعا ممثلو عدة مجموعات إقليمية

الأونكتاد إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأقل نمواً وللتصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها. ودعا ممثلو عدة مجموعات إقليمية الأونكتاد أيضاً إلى مواصلة عمله بشأن تيسير التجارة ومساعدة البلدان النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى الأونكتاد تعميق تحليله لعواقب انتشار الحواجز غير الجمركية، والعمل على تعزيز حلول فعالة من حيث التكلفة للمشاكل المرتبطة بتجارة السلع. وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى بعمل الأونكتاد في مجال تنمية القطاع الخاص باعتباره أساساً جيداً لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، واعترف بدور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على تعزيز تيسير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي. وشدد ممثلاً مجموعتين إقليميتين على أهمية مواصلة الأونكتاد العمل على تحديد العوائق الرئيسية للاستثمار ومساعدة البلدان النامية على تحسين أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي. وحث ممثلاً مجموعتين إقليميتين الأونكتاد على تعزيز التعاون مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد إلى تحسين ترجمة أفكاره إلى أعمال ملموسة في المستقبل.

١٨- وأعرب ممثلو عدد من المجموعات الإقليمية عن تقديرهم للجهود التي يبذلها الأمين العام للأونكتاد من أجل تعزيز الأونكتاد وتقوية تأثير عمله، وذلك مثلاً من خلال مبادرات مثل حوارات جنيف، ولسهودة الرامية إلى تعزيز أهمية الأونكتاد، وتحسين التنسيق، وزيادة الكفاءة، وتحقيق نتائج واضحة. وطلب ممثلاً مجموعتين إقليميتين إلى الأونكتاد مواصلة جهوده لتحسين التدبير والإدارة من أجل زيادة فعالية وكفاءة أنشطة الأونكتاد في حدود الموارد المتاحة. وطلب ممثل مجموعة إقليمية واحدة إلى الأونكتاد التركيز على وجه التحديد على مبادئ الشفافية والمساءلة، ودعا الأمانة إلى مواصلة رصد تنفيذ خطة عملها في إطار عملية متابعة استعراض الإشراف والإدارة. وحث أحد المندوبين الأونكتاد على الاضطلاع بثلاثة إجراءات محددة: أولاً، العمل على تنشيط وظيفته باعتباره مركز بحث رائد في مجال التنمية، من خلال تحديد مجالات السياسة العامة التي تتيح تعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية من خلال بناء القدرات؛ ثانياً، بما أن عمل منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد أضحي أكثر ترابطاً، فمن الضروري أن يسعى الأونكتاد إلى تجديد طاقته، من خلال تحديد المجالات الاستراتيجية المهمة التي يمكن أن يقدم الأونكتاد فيها إسهامات متميزة وتدخلات استراتيجية وذات قيمة مضافة في سياق القضايا الاقتصادية الأساسية؛ ثالثاً، إعادة بذل جهوده لتمويل الكفاءة والفعالية، من خلال تعزيز قدرته المستقلة على التقييم.

١٩- وأعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للجهود الكبيرة التي تبذلها أمانة الأونكتاد ولتفاني موظفيها. ودعا العديد من الوفود إلى تعزيز الأونكتاد. ودعت مندوبة الدول الأعضاء إلى الاحتراس من محاولات تهميش دور الأونكتاد. ودعت الدول الأعضاء إلى تجديد اهتمامها وجهودها لتعزيز أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. وحثت عدة وفود على تعبئة موارد كافية

تسمح للأمانة بمواصلة عملها الهام، لا سيما أنشطتها في مجال المساعدة التقنية، التي أسهمت بصورة أساسية في بناء قدرات البلدان النامية.

ثانياً - المسائل الإجرائية وما يتصل بها

ألف - افتتاح الدورة

٢٠ - افتتح الجلسة العامة رئيس مجلس التجارة والتنمية، السيد تريونو ويو (إندونيسيا).

باء - إقرار جدول الأعمال

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢١ - اعتمد المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B(S-XXVIII)/1 (انظر المرفق الأول).

جيم - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثامنة والعشرين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٢ - أذن مجلس التجارة والتنمية للرئيس والمقرر، السيد توماس فيتشن (ألمانيا)، بإعداد الصيغة النهائية لتقرير الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثامنة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد
- ٣- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية الثامنة والعشرين

المرفق

الحضور*

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

بور كينا فاسو	الاتحاد الروسي
البوسنة والهرسك	إثيوبيا
بولندا	الأرجنتين
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	الأردن
بيرو	إسبانيا
بيلاروس	إسرائيل
تايلند	إكوادور
تركمانستان	ألبانيا
ترينيداد وتوباغو	ألمانيا
تشاد	الإمارات العربية المتحدة
توغو	إندونيسيا
تونس	أوروغواي
تيمور - ليشتي	أوكرانيا
جامايكا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
الجزائر	أيرلندا
جزر سليمان	إيطاليا
الجمهورية التشيكية	باراغواي
الجمهورية الدومينيكية	باكستان
جمهورية كوريا	البرازيل
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	بربادوس
جمهورية الكونغو الديمقراطية	البرتغال
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	بنغلاديش
جمهورية مولدوفا	بنن
جنوب أفريقيا	بوتان

* تتضمن قائمة الحضور هذه الجهات المشاركة المسجلة. ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للمشاركين، في

الوثيقة TD/B(S-XXVIII)/INF.1.

كوبا	جيبوتي
كوت ديفوار	رومانيا
كولومبيا	زمبابوي
الكونغو	سري لانكا
الكويت	السلفادور
لبنان	سلوفاكيا
لكسمبرغ	سلوفينيا
ليبيا	سنغافورة
ليتوانيا	السنغال
ماليزيا	سوازيلند
مدغشقر	السودان
مصر	السويد
المغرب	سويسرا
المكسيك	شيلي
المملكة المتحدة لبريطانيا	صربيا
العظمى وأيرلندا الشمالية	الصين
موناكو	العراق
ميانمار	عمان
النمسا	غينيا
نيبال	فرنسا
النيجر	الفلبين
نيجيريا	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
هايتي	فنلندا
الهند	قبرص
هنغاريا	قطر
هولندا	قيرغيزستان
الولايات المتحدة الأمريكية	كازاخستان
اليابان	كرواتيا
اليونان	كمبوديا
	كندا

- ٢- وكان العضو التالي في المؤتمر ممثلاً في الدورة:
الكرسي الرسولي
- ٣- وكانت الدولة التالية غير العضو ممثلة بصفة مراقب في الدورة:
دولة فلسطين
- ٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الاتحاد الأفريقي
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
مركز الجنوب
- ٥- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:
أمانة الأمم المتحدة
- ٦- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
- ٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الهيئة العامة
مركز البحوث الاقتصادية والسياساتية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لصالح الشعوب الأصلية
المنظمة الدولية للرؤية العالمية